

رهان الانتقال من الإقتصاد الغير الرسمي إلى الإقتصاد الرسمي " تجارب دولية و محلية "

مطهري كمال أستاذ مؤقت بالمركز الجامعي – عين تموشنت –

بوثلجة عبد الناصر أستاذ التعليم العالي جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان –

ملخص :

يهدف موضوع هذا المقال إلى إبراز ضاهرة الإقتصاد الغير رسمي التي تعاني منها الكثير من البلدان على اختلاف سياساتها ودرجات تقدمها الاقتصادي، حيث اشدت النقاش حول هذه الظاهرة وأهميتها وآثارها منذ فترة الثمانينات ومع زيادة نسبته من الناتج المحلي الإجمالي دعت الضرورة إلى الاهتمام به كظاهرة وكمصدر للثروة، ومعالجة أسبابه وآثاره التي تمس الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية ، وهذا ما سنبينه من خلال هذا البحث و ذلك بإبراز آثار و انعكاسات الإقتصاد الغير الرسمي على تنمية الإقتصاد الوطني و ما هي إستراتيجيات إدارته و إعادة دمج في الإقتصاد الرسمي من خلال الإستدلال بتجارب دولية في هذا المجال .

الكلمات المفتاحية : الإقتصاد الغير رسمي، البطالة، إستراتيجيات، الإقتصاد الوطني، التنمية.

Résumé :

Le thème de cet article est destiné à mettre en évidence le phénomène de l'économie informelle qui frappe de nombreux pays avec des politiques différentes et des degrés de progrès économique, ce qui a intensifié le débat sur ce phénomène et de son importance et ses effets depuis les années quatre-vingt avec l'augmentation de sa part du total du PIB, Il est essentiel dans l'intérêt de lui comme un phénomène et source de richesse, Et traiter les causes et les effets qui affectent les dimensions économiques et sociales, et ce sera vu à travers cette recherche et en mettant en évidence Les implications de l'économie non formelle sur le développement de l'économie nationale et quelles sont les stratégies de son administration et de réinsertion dans l'économie formelle, à travers des expériences internationales inférence dans ce domaine .

Mots clés : L'économie informelle, le chômage, les stratégies, l'économie nationale, le développement.

JEL: 017 تصنيف

تمهيد :

يعتبر موضوع الاقتصاد غير الرسمي من أهم المحاور الحديثة التي أثارت اهتماما كبيرا في دراسات الباحثين الاقتصاديين، هذه الظاهرة وإن اختلفت تسميتها (الاقتصاد الموازي، الاقتصاد الباطني، قطاع غير رسمي، السوق السوداء، الاقتصاد الخفي، الاقتصاد غير المنظم، الاقتصاد غير المنتج... إلخ)، شكلت اتجاها هاما في الدراسات الحالية التي تقوم بها المنظمات العالمية كمنظمة التعاون الاقتصادي والبنك العالمي (OCDE)، مكتب العمل الدولي (BIT)، حيث تعرضت هذه الأخيرة إلى البحث عن أسباب انتشار هذه الظاهرة، درجة خطورتها و كيفية معالجتها.

من الملاحظ أن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي ازداد انتشارها في البلدان النامية بشكل كبير يدعو إلى تدارك خطورة الوضع، إذ تتراوح نسبها ما بين 40% إلى 60% من الناتج الداخلي الخام (PIB).

تعد الجزائر من بين أهم البلدان التي تعاني هذا المشكل، ويرجع ذلك إلى التغيرات التي عرفها الاقتصاد الجزائري، ولعل أهم مرحلة هي فترة ما بعد منتصف الثمانينات التي شهدت فيها الجزائر أزمة اقتصادية حادة، انجر عنها بروز عدة سلبيات كان لها تأثيرا كبيرا على مردودية الاقتصاد الوطني، مما دفع بالجزائر للتوجه إلى إصلاحات حملت في طيتها تغيير النظام الاشتراكي المتبع، وتبني نظام اقتصاد السوق الذي انعكس سلبا على المجال الاقتصادي والاجتماعي، وقد تمخض عنه ظهور الاقتصاد غير الرسمي.

نسبة لهذه المعطيات، هذا يقودونا إلى طرح الإشكالية التالية " ما هي أسباب تفشي ظاهرة الإقتصاد الغير رسمي وما هو أثرها على مخططات التنمية وكيف يمكن معالجتها و دمجها في القطاع الرسمي "؟، و هذا ما سنحاول التطرق إليه من خلال المحاور الآتية :

أولاً- ماهية و أسباب تنامي الإقتصاد الغير رسمي.

ثانياً- آثار الاقتصاد غير الرسمي على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة.

ثالثاً- إستراتيجيات مواجهة و معالجة ظاهرة الإقتصاد الغير رسمي " تجارب دولية و محلية".

أولاً- ماهية و أسباب تطور الإقتصاد الغير رسمي

من أجل معرفة الأسباب الحقيقية لتنامي ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، يجب أولاً معرفة العلاقة بينه و بين الاقتصاد الرسمي:

1- تعريف الاقتصاد الرسمي :

توجد أدبيات الاقتصاد عدة مسميات للاقتصاد غير الرسمي كالاقتصاد الخفي، اقتصاد الظل، الاقتصاد الموازي، الاقتصاد غير المنظم، الاقتصاد الأسود، الاقتصاد الأرضي، الاقتصاد تحت ضوء القمر، كلها مسميات تحاول إيجاد وصف شامل لهذه الظاهرة. حيث لاتزال إشكالية المصطلح قائمة لحد الساعة بحيث يصعب إيجاد تعريف عام محدد لهذه الظاهرة.

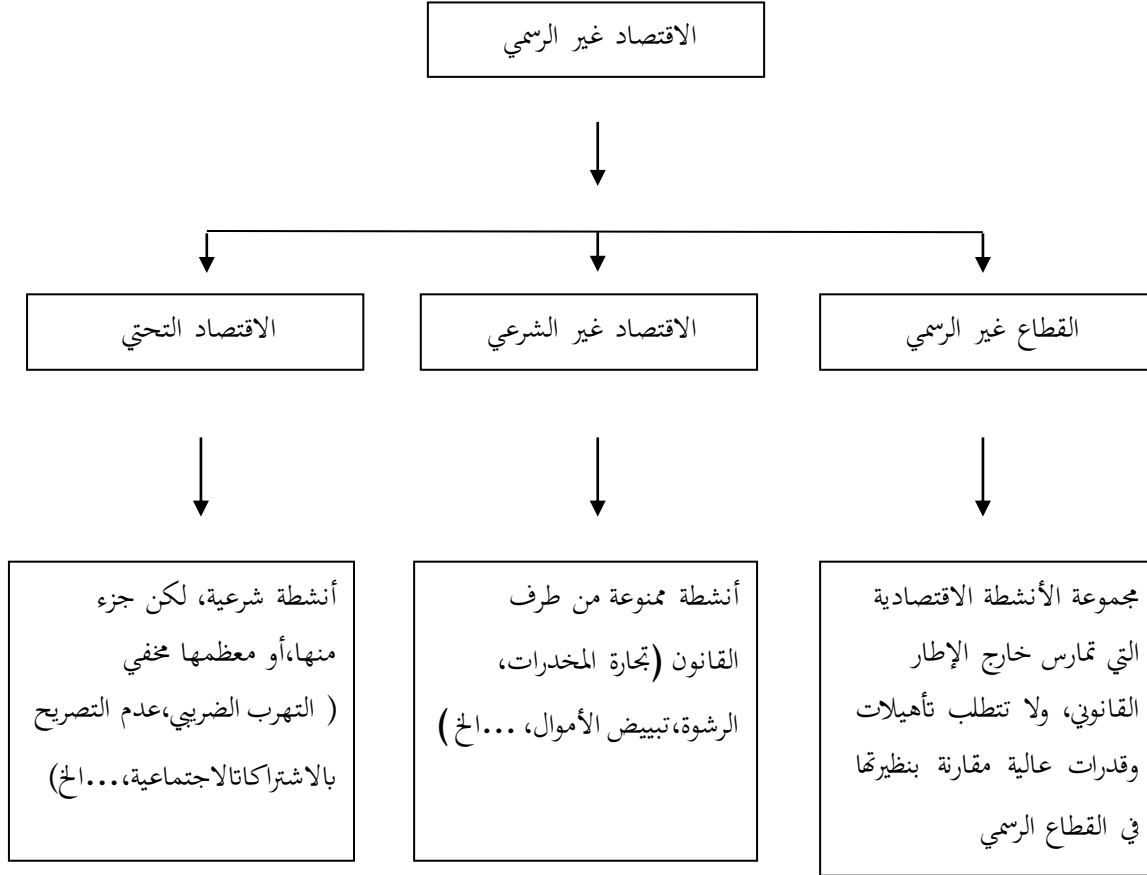
يمكن تعريف الاقتصاد الرسمي كمايلي: هو عبارة عن مجموعة القواعد التي تسمح بالإنتاج، تسيير وإعادة توزيع الثروة التي يحتاج إليها المجتمع، وذلك وفق لمبادئ العدالة وقوانين السوق داخل الحدود الذي يسمح بها المحيط، ويعتبر الاقتصاد الرسمي أساس الإصلاحات الاقتصادية.¹

كذلك عرف اقتصاد الظل على انه أنشطة مشروعة وغير مشروعة تصل قيمتها سنويا إلى الملايين التي تظل خارج السجلات بعيدا عن مجال الضرائب والإحصائيين الحكوميين.

وهناك من يتناوله على أساس أنه يضم العديد من النسخ، حيث يشكل الاقتصاد غير المشروع النسخة السوداء الأكثر قوة ونفوذاً فيه وهي تتمثل بسيادة نوع من الاقتصاد المافياوي مع ممارسة كل أشكال العنف وكل أشكال التهريب من مخدرات وأسلحة وأشياء

مسروقة ... الخ وذلك إلى جانب نسخ أخرى وردية تخص الاقتصاد غير التجاري والاقتصاد التضامني، أي ما يتعلق بالتزوير والقرصنة والتهريب والفواتير المزورة .. الخ.²

الشكل رقم (01): الاقتصاد غير الرسمي



المصدر : من إعداد الباحث

2- الفرق بين الاقتصاد غير الرسمي و الاقتصاد الرسمي:

- حسب المنظمة العالمية للعمل (OIT)، فإنه توجد هناك عدة مميزات تساعد على التفرقة بين الاقتصاد الرسمي و غير الرسمي :
- الفرق بين المؤسسات على مستوى الاقتصاد الكلي والمؤسسات غير المتجانسة.
 - مرونة العمل : فبعض الأنشطة يمكن أن تمارس بالموازاة بعقود رسمية وأخرى بعقود غير رسمية.
 - سهولة حواجز ممارسة الأنشطة غير الرسمية مقارنة بالأنشطة الرسمية (المؤهلات، رأس المال، القروض،... الخ) .
 - يلعب القطاع غير الرسمي دور كبير في استيعاب المهاجرين بدون وثائق، بالإضافة إلى كونه يستقبل أيضا المتعاملين الاقتصاديين المستبعدين من القطاع الرسمي.
 - إن مستويات الدخل الخاصة بالأنشطة غير الرسمية تكون متأرجحة فأحيانا تكون مرتفعة و أحيانا أخرى منخفضة، عكس دخول الأنشطة الرسمية التي تكون في الغالب نوعا ما تتميز بالاستقرار.
 - الاستجابة إلى القواعد و القوانين لأن القطاع غير الرسمي يمكن أن يتناقض إذا أصبحت القوانين أقل صرامة.
 - في القطاع الرسمي تدفع الضرائب و الرسوم، أما في القطاع غير الرسمي فلا تدفع لا الضرائب ولا رسوم.

3-أسباب تنامي الاقتصاد غير الرسمي:

يمكن ذكر أهم العوامل التي تحفز تنامي الأنشطة غير الرسمية هي:³

3-1- الضرائب :

تعد الضرائب مسؤولة عن حدوث الاقتصاد الخفي، فكلما زادت أسعار الضرائب كلما اعتبرها الأفراد عبء عليهم، وهذا ما يشجع التهرب منها.

3-2- اللوائح :

إن الاقتصاد الذي تضبط لوائحه يولد ضغوطا داخله ويشجع محاولات الالتفاف على هذه اللوائح وبالتالي ينشئ أنشطة مختلفة لا يمكن مراقبتها. كما تضم اللوائح أيضا قوانين متعلقة بسوق البضائع، ضوابط الأسعار، الإلزام بالبيع إلى الحكومة أو هيئات التسويق، حصص الاستيراد و موانع التصدير... الخ، فكل هاته القوانين تدفع بالمنتج والمستهلك بالإفلات منها واستخدام الأسواق المخفية والموازية. وتتضمن أيضا هذه اللوائح القوانين التي تضبط أسواق العملات الأجنبية، والتي تكون مرتبطة بأسعار الصرف مما يساعد على تنامي سوق العملات الموازية للسوق الرسمية، كأن يبالغ في فواتير الواردات مما يسمح للمستورد بالحصول على بعض العملات الصعبة بالسعر الرسمي فيتترك جزء منها في الخارج، أو يبيعه في السوق السوداء.

3-3- الحظر:

يقصد به منع القانون لممارسة بعض أوجه النشاط مما يدفع بالأفراد إلى ممارستها سرا، ومن أمثلة هاته الأنشطة : تجارة المخدرات، ألعاب القمار غير المشروعة... الخ. ما يلاحظ على مثل هاته الأنشطة أنها تدر عوائد كثيرة على أصحابها لكنها تخلف في نفس الوقت آثارا سلبية كبيرة على الاقتصاد.

3-4- الفساد البيروقراطي:

إن ازدياد التعقيدات الإدارية المتعمدة أو غير المتعمدة يؤدي ذلك إلى لجوء جهود المتعاملين إلى الأبواب الخلفية. أو ما يسمى بالسوق السوداء، فالحكومة تضع التعقيدات الإدارية مثلا في سبيل الحصول على التراخيص أو التصاريحات التي تؤدي إلى ظهور طائفة من المستفيدين يقومون في إلغاء هذه الإجراءات في مقابل الحصول على عمولات أو رشاي.

كما يمكن ذكر أسباب شائعة لتنامي الاقتصاد غير الرسمي في النقاط التالية:⁴

- تلعب الدولة دورا كبيرا في تنامي هذا الاقتصاد وذلك لعدم قدرتها على تلبية كل حاجات المجتمع خاصة في ميدان الشغل بالنظر إلى النمو المتزايد للمجتمع.

- العولمة و أثرها على نوعية الأنشطة الممارسة، بالإضافة إلى نوعية التعاملات الاقتصادية خاصة في مجالات التبادل والاستثمارات ومدى قدرة المؤسسات على الصمود اتجاه هذه العولمة، إذ نجد أن هناك مؤسسات ومن أجل مواكبة المنافسة الدولية تلجأ إلى البحث عن اليد العاملة الرخيصة من البلدان النامية ويتم بعد ذلك توظيفها بطرق غير قانونية واستغلالها لأقصى درجة ممكنة.

- عدم قدرة أصحاب الأجور الضعيفة الذين يعملون في القطاع الرسمي على تلبية حاجاتهم، مما يدفع بهم للجوء إلى العمل في القطاع غير الرسمي من أجل الحصول على أجور إضافية.

- النمو الديمغرافي المتزايد.

- الآثار السلبية الناتجة عن الإصلاح الهيكلي، الخصوصية والأزمات الاقتصادية يتجلى ذلك خاصة في حالات غلق المؤسسات العمومية وما ينتج عنها من تصريح العمال... الخ.

- عدم قدرة الدولة على إجبار كل الأفراد لاحترام قوانينها.

- تراجع الدولة على أداء مهامها وانتشار البيروقراطية والرشوة، بالإضافة إلى عدم تطبيق القوانين بصرامة... الخ، كل هذا يشجع الأفراد للدخول إلى مثل هذا النوع من القطاع.⁵
- تعلم المرأة أصبح يساهم بدوره في زيادة حدة البطالة، وبالتالي تنامي الاقتصاد غير الرسمي، إذ أصبحت تتقلد اليوم مناصب كانت في السابق حكرًا على الرجال فقط.
- تطور قطاع السياحة و الحرف التقليدية مما أدى إلى ظهور أنشطة يمكن احترافها لا رسميًا.
- هيكل النمو الاقتصادي: ففي بعض البلدان يكون النمو الاقتصادي جد ضعيف، أو يوجد هناك نمو لكن لا يرافقه خلق لمناصب شغل جديدة هذا ما يخلق اختلالًا في إمكانية تشغيل البطالين، مما يدفعهم للجوء إلى العمل في القطاع غير الرسمي من أجل تلبية حاجاتهم .

ثانياً-آثار الاقتصاد غير الرسمي على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة:

يظهر تأثير الاقتصاد غير الرسمي على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة من ناحيتين، ناحية الاقتصاد الجزئي، يتجلى هذا الأثر في صورة التوزيع غير العادل للدخل، وسوء تخصيص الموارد، أما من ناحية الاقتصاد الكلي فيظهر الأثر في فقدان حصيلة الضرائب و فشل سياسات الاقتصاد الهادفة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتشوه الأسعار و تشوه معدل البطالة، ونمو الأسعار، والأثر على النمو الاقتصادي، والسياسات النقدية وكلها آثار سلبية لكن هذا لا ينفي وجود آثار إيجابية وسيتم بيان ذلك في الآتي.

1- آثار الاقتصاد غير الرسمي السلبية على قضايا الاقتصاد الجزئي:

تتجلى آثار الاقتصاد غير الرسمي بصورة أساسية من ناحية الاقتصاد الجزئي في التوزيع غير العادل للدخل وتخصيص الموارد وأثر ذلك على الكفاءة الاقتصادية.

1-1- الإخلال بالتوزيع العادل للدخل :

يظهر تأثير الاقتصاد غير الرسمي على توزيع الدخل من خلال التهرب الضريبي، فهذا الأخير يعيد توزيع الدخل بطريقة عشوائية تماماً، لأنه يؤدي إلى الإضرار بالملكفين الذين يتحملون فعلاً العبء الضريبي، مما يخل بفكرة العدالة والمساواة أمام الأعباء العامة مقابل الحصول على نفس الخدمات العامة، وقد يدفع هذا التهرب بالدولة إلى مزيد من عدم مراعاة العدالة في توزيع الأعباء بين كافة الأفراد ذوي القدرة والاستطاعة على دفع الضرائب والذين لا يفكرون في التهرب، بتحميلهم مزيداً من الضرائب من خلال رفع سعر الضرائب أو فرض ضرائب جديدة؛ ما يؤدي إلى زيادة التضخم وانخفاض مستويات المعيشة للغالبية . كما أن الاقتصاد غير الرسمي يؤدي إلى إضعاف النسيج الاجتماعي بسبب إعادة توزيع الدخل لغير صالح المواطنين دافعي الضرائب وإضعاف الموقف التنافسي للمؤسسات الرسمية التي تلتزم بالقوانين والتشريعات الحكومية والضريبية من خلال حرمانها من دخول شرعية، يتم التهرب من سدادها.⁶ إن نمو الاقتصاد غير الرسمي يترتب عليه زيادة كبيرة في الدخل غير المشروعة التي يحصل عليها العاملون في الاقتصاد غير الرسمي، وفي نفس الوقت لا يحصل أصحاب الدخل المشروعة على زيادة مماثلة للدخل المحققة في الاقتصاد غير الرسمي ويؤدي كل هذا إلى الإخلال بقاعدة التوزيع العادل للدخل.

1-2- تأثير الاقتصاد غير الرسمي على تخصيص الموارد وبالتالي على الكفاءة الاقتصادية

إن عدم خضوع الدخل المجمعة في الاقتصاد غير الرسمي للضرائب يؤدي إلى حدوث تحول في تخصيص الموارد، حيث تتجه تلك الموارد إلى أنشطة الاقتصاد غير الرسمي وتبتعد عن أنشطة الاقتصاد الرسمي من أجل التهرب من الضرائب، ويستمر ذلك إلى أن يحدث اختلاف بين العائد في الاقتصاديين ما ينطوي على سوء تخصيص للموارد من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، فإذا حدث نمو في الاقتصاد ككل فسوف تزداد الحاجة إلى مزيد من الخدمات العامة، وفي المقابل يزداد مستوى الضرائب ما قد يدفع بالأنشطة إلى

التحول إلى الاقتصاد غير الرسمي، وبذلك تصبح المنافسة غير عادلة بين الاقتصاديين على النحو الذي يصبح فيه الاقتصاد غير الرسمي مستقطبا لأكثر قدر ممكن من الموارد.

وسيستمر هذا الاستقطاب طالما أن العائد في الاقتصاد غير الرسمي أكبر من الاقتصاد الرسمي، وكل هذا سوف يؤدي إلى تعديل أسلوب استخدام العمل وعناصر الإنتاج، لأن نفقات عناصر الإنتاج بالنسبة لأنشطة الاقتصاد غير الرسمي سوف تكون لديها ميزة تنافسية عن نفقات عناصر الإنتاج بالنسبة لأنشطة الاقتصاد الرسمي بسبب عدم خضوعها للضرائب، ونتيجة ذلك إعادة توزيع الموارد بين الأنشطة الأكثر كفاءة والخاضعة للضريبة والأقل كفاءة والتي لا تدفع الضريبة، ما يخفض مستوى الكفاءة في الاقتصاد. ويلاحظ أن معظم التحليل في أدبيات الاقتصاد غير الرسمي يقوم على افتراض أن كفاءة استخدام الموارد فيه أقل من الاقتصاد الرسمي، وهو افتراض قد لا يكون صحيحا في بعض الأحيان، حي يمكن أن يترتب على تحويل الموارد نحو الاقتصاد غير الرسمي إلى وضع الاقتصاد في مستوى التوازن أفضل مما لو تم توجيه الموارد نحو الاقتصاد الرسمي.⁷

2- آثار الاقتصاد غير الرسمي السلبية على قضايا الاقتصاد الكلي :

تتعدد الآثار السلبية التي يحدثها وجود الاقتصاد غير الرسمي على المتغيرات الكلية للاقتصاد ومنها ما سيأتي ذكره.

2-1- فقدان حصيلة الضرائب:

إن أول وأهم الآثار السلبية المترتبة عن وجود الاقتصاد غير الرسمي هو الدخل الذي يتم توليده ولا يكشف عنه في داخل الاقتصاد غير الرسمي، كذلك فإن بعض أشكال الضرائب مثل الضريبة على القيمة المضافة وضريبة المبيعات لا يتم تحصيلها نتيجة التهرب الضريبي، وعندما يكون حجم الاقتصاد غير الرسمي معتبرا فإنه يؤدي إلى فقدان معتبر في الإيرادات العامة، ويترتب عن فقدان في الإيرادات الناتج عن التهرب الضريبي زيادة مستويات الضرائب على الأنشطة التي تتم في الاقتصاد الرسمي، وعليه فإن الإيرادات الحكومية ستقل ويزيد عجز الموازنة العامة للدولة، وبهذا يصبح النظام الضريبي القائم على الضرائب على الدخل في ظل وجود حجم كبير للاقتصاد غير الرسمي غير عادل، الأمر الذي يولد ضغوطا أكبر نحو نظم الضرائب غير المباشرة.⁸

2-2- الأثر على سياسات الاستقرار الاقتصادي :

إن النمو السريع للاقتصاد غير الرسمي قد يؤدي إلى فشل سياسات الاقتصاد الهادفة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ويعود السبب في ذلك إلى حصول صناع القرار على معلومات خاطئة عن معظم المتغيرات الاقتصادية التي يمكن الاعتماد عليها عند وضع هذه السياسات مثل: معدلات النمو الاقتصادي، معدلات البطالة، معدلات التضخم، ميزان المدفوعات، الإنفاق العام، توزيع الدخل القومي، السياسة النقدية الضريبية، هذا الخطأ يؤدي إلى الوقوع في خطر وصف طرق علاجية غير صحيحة للمشاكل الاقتصادية نظرا للتحديد غير السليم لطبيعة المشكل بسبب الاعتماد على معلومات غير صحيحة ناتجة عن وجود الاقتصاد غير الرسمي.

2-3- الأثر على معدلات البطالة:

يؤدي عدم احتساب بعض الفئات التي تحصل على دخول في نطاق الاقتصاد غير الرسمي ضمن الفئات العاملة في المجتمع واعتبارهم عاطلين عن العمل إلى إعلان معدل مرتفع للبطالة وهذا إذا علمنا أن نسبة العاملين في الاقتصاد غير الرسمي تبلغ 60% من مجموع القوى العاملة في العالم أي 1.8 مليار عامل مقابل 1.2 مليار عامل في الاقتصاد الرسمي وهذا حسب دراسة حديثة لمنظمة OCDE في 2009 وهنا تظهر أهمية الاقتصاد غير الرسمي في توفير دخول للذين لم يتمكنوا من الحصول على وظائف أو أعمال ثابتة أو لا تكفيهم الدخول المحصل عليها في الاقتصاد الرسمي.⁹

وفي هذا السياق تتضح أهمية تركيز سياسات الاستقرار الاقتصادي على معدل البطالة الرسمية طالما كانت المهجرة إلى الاقتصاد غير الرسمي هي نتائج البطالة في الاقتصاد الرسمي، كما أن البطالة هي التي تدفع العمال للعمل في الاقتصاد غير الرسمي وليس الاقتصاد غير

الرسمي هو الذي يقودهم إلى تسجيل أنفسهم على أنهم عاطلين وتبقى الأسباب التي ذكرناها في الفصل الأول عن سبب نمو الاقتصاد غير الرسمي هي الدافعة إلى توجه الأفراد أو العمال إلى العمل في الاقتصاد غير الرسمي.

2-4- الأثر على العرض والطلب :

يتطلب قياس الأثر الذي يحدثه الاقتصاد غير الرسمي على النمو الاقتصادي ، دراسة الأثر على ظروف العرض والطلب في الاقتصاد غير الرسمي والنتائج عن التغير في أداء الاقتصاد الرسمي، فانخفاض معدلات الزيادة في الدخل الحقيقية يؤدي إلى زيادة الضغوط على الأفراد للبح عن دخول إضافية أو زيادة مصادر الدخل التي يحققونها للحفاظ على مستوى معيشتهم . وتزداد هذه الضغوط في ظروف الكساد ما يؤدي إلى زيادة عرض العمل القابل للتوظيف في الاقتصاد غير الرسمي إما لبعض الوقت أو كله، كما يزداد التحول إلى الاقتصاد غير الرسمي إذا كان الأفراد يحصلون على معاشات أو إعانات بطالة أو تقاعد.¹⁰

وتدفع ظروف الركود في الاقتصاد الرسمي إلى زيادة المقدرة التنافسية للموردين في الاقتصاد غير الرسمي وبالتالي زيادة كمية السلع والخدمات المعروضة التي يتم إنتاجها في الاقتصاد غير الرسمي، لأن ارتفاع معدلات التضخم يؤدي بالمستهلكين إلى إعادة تقييم قوتهم الشرائية سواء كانت دخولهم الحقيقية تتناقص أم لا، ولأن المستهلك رشيد ويح عن تعظيم منفعته بأقل التكاليف، فستدفع التكاليف المنخفضة السلع والخدمات في الاقتصاد غير الرسمي بالمستهلكين إلى شرائها حتى ولو كان ذلك على حساب الجودة والتي عادة مالا تتوافر في منتجات الاقتصاد غير الرسمي .

2-5- الأثر على السياسة النقدية:

يترتب عن وجود الاقتصاد غير الرسمي زيادة الدوافع للاحتفاظ بالنقد السائلة لأغراض إجراء المعاملات التي تتم في الاقتصاد غير الرسمي نظرا لصعوبة الحصول على التمويل في هذا الاقتصاد وعدم القدرة على التداول بالأشكال الأخرى للنقد، والطلب على النقود في الاقتصاد غير الرسمي لا يكون حساسا للتغيرات التي تحدث في معدلات الفائدة، ما يتسبب في قلة مرونة الطلب على النقود بالنسبة لمعدل الفائدة في الاقتصاد ككل، لأن رغبة المتعاملين في هذا الاقتصاد قوية للتستر على أنشطتهم.¹¹ كما ويلعب حجم الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد غير الرسمي دورا كبيرا في التأثير على السياسة النقدية، أين لا تكون لسياسات البنك المركزي أي تأثير على هذه الكتلة، ما يجعل السياسة النقدية تحلل في ضوء ما هو موجود من احتياطي لدى البنوك والنقد المتداولة في الاقتصاد الرسمي.

3- الآثار الإيجابية للاقتصاد غير الرسمي على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

تركز معظم الدراسات التي تمت على الاقتصاد غير الرسمي على الجوانب السلبية فيه سواء على المستوى الجزئي أو الكلي، إلا أن ذلك لا يعني أنه لا توجد آثار إيجابية لهذا الاقتصاد منها قدرته على تجنب الأزمات حيي يلعب دور المهدئ الاجتماعي ويعتبر مساهما في خلق الوظائف، ومساهما في توليد الثروات، ومساهما رئيسيا في توليد الدخل والاستقرار الاجتماعي للأسر المعيشية، كما يعتبر أهم موفر للوظائف للشباب من الجنسين.

3-1- تجنب الأزمات الاقتصادية ولعب دور المهدد الاجتماعي:

يشكل الاقتصاد غير الرسمي صماما للأمن الاجتماعي في فترات الانكماش والأزمات الاقتصادية أين ينخفض حجم العمل في القطاع العام¹². كما أن له القدرة على تجنب بعض آثار الإجراءات التنظيمية مثل الحد الأدنى للأجور والضرائب، والتي تجعل هذا الاقتصاد أكثر ديناميكية ومن ثم أكثر قدرة على الاستجابة للتغيرات التي تحدث في السوق مقارنة بالاقتصاد الرسمي وبالتالي يحقق آثارا توزيعية موجبة من خلال مساعدة محدودي الدخل، ما قد يؤدي إلى تخفيض الفروق في توزيع الدخل.

ويطرح التساؤل حول ما إذا كان وجود اقتصاد غير رسمي كبير الحجم ومنتج وديناميكي يعد ضرورة للاستقرار الاقتصادي في الاقتصاديات الحديثة، خاصة مع تزايد درجات الجمود وعدم المرونة في الاقتصاد الرسمي والتي قد تؤدي في بعض الحالات إلى إفلاس

بعض المؤسسات وارتفاع معدلات البطالة وقد تتوقف سياسات مكافحة التضخم بسبب الضغوط الناجمة عن الرأي العام ما يدفع إلى اتخاذ سياسة أكثر تكلفة من خلال السماح بالتضخم في الاستمرار في سبيل هدف التوظيف الكامل.¹³

وفي مثل هذه الحالات قد يلعب الاقتصاد غير الرسمي دور المهدئ الاجتماعي، وسواء كان الأمر هو استعادة أو المحافظة على الاستقرار الاقتصادي، فإن وجود اقتصاد غير رسمي منتج ومرن أصبح أساسا مهما لنجاح عملية الاستقرار الاقتصادي.

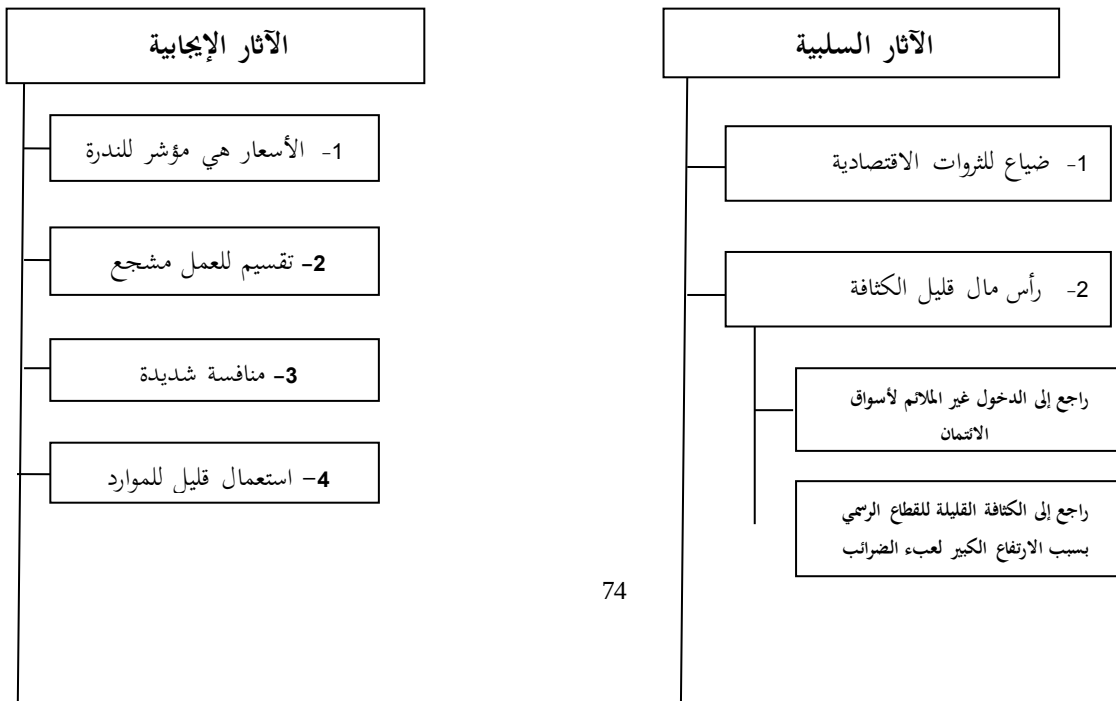
3-2- المساهم الرئيسي في خلق الوظائف وتوليد الثروة:

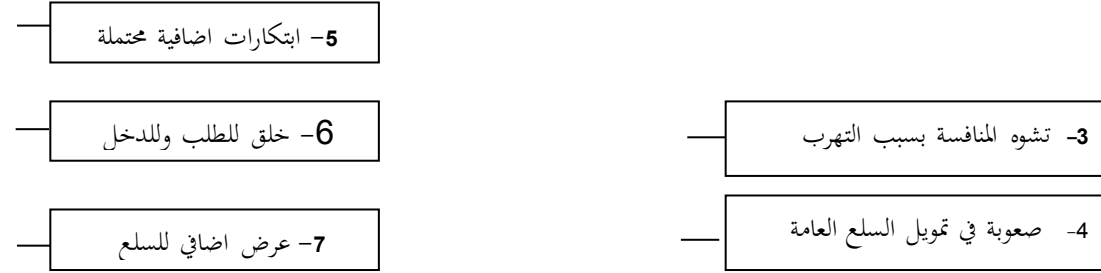
يساهم الاقتصاد غير الرسمي بصورة كبيرة في خلق الوظائف، حي يتيح أكثر من نصف الوظائف الجديدة في أمريكا اللاتينية، ويمثل أكثر من 90% من القوة العاملة في الهند، ويتسبب في وجود حوالي 80% من الوظائف الجديدة في إفريقيا، كما أن نسبة 70% منهم يمثلون أصحاب مهن حرة، وبصورة أساسية البائعون والتجار في الشوارع، ويقدر البنك الدولي أن الاقتصاد غير الرسمي يولد 40% من إجمالي الناتج الوطني للشعوب المنخفضة الدخل و 17% من إجمالي الناتج الوطني للشعوب المرتفعة الدخل . أما في إفريقيا فيساهم الاقتصاد غير الرسمي بدرجة كبيرة في إجمالي الناتج الوطني وتوليد الدخل لغالبية المواطنين¹⁴، حيث يبلغ في نيجيريا مثلا 59.5% من إجمالي الناتج المحلي وهذا ويساهم بشكل كبير في توسيع نطاق الطبقة سنة 2005 و 25.2% في جنوب إفريقيا سنة 2007 المتوسطة في القارة الإفريقية.

3-3- أهم موفر للوظائف للشباب من الجنسين :

يعمل الاقتصاد غير الرسمي على خلق وظائف لعمال غير مهرة ويخفف التوترات الوظيفية في المناطق الحضرية . وبناء على مؤشرات منظمة العمل الدولية، فهناك حوالي 85% من فرص العمل الجديدة حول العالم يتم إيجادها ضمن القطاع الحضري غير الرسمي، وتجدد الإشارة إلى أن غالبية الشباب العاملين في الاقتصاد الحضري غير الرسمي هم من سكان العشوائيات.¹⁵ إن الاقتصاد غير الرسمي هو أهم موفر للشغل خاصة في إفريقيا لا سيما بالنسبة للشباب والنساء ويستخدم ما يصل إلى 31% من القوى العاملة في جنوب إفريقيا و 95% في بنين وأكثر من 90% في الكاميرون، و في إفريقيا جنوب الصحراء يتم تمثيل النساء بشكل مفرط في القطاع غير الرسمي حيث يشكلن 92% من إجمالي فرص العمل خارج الزراعة (مقابل 71% للرجال) . وعموما لإفريقيا النصيب الأعلى من النساء المستخدمات بشكل غير رسمي، مقارنة لبقية أنحاء العالم . كما أن الصلة بين العمل في الاقتصاد غير الرسمي والفقر هي أقوى بالنسبة للنساء منها بالنسبة للرجال.

الشكل رقم (02): الآثار الاقتصادية للاقتصاد غير الرسمي





المصدر: ¹⁶ Friedrich Schneider, Dominik Enste

ثالثا- إستراتيجيات مواجهة و معالجة ظاهرة الإقتصاد الغير رسمي

1- عرض التجارب العالمية والمحلية في التعامل مع القطاع غير الرسمي:¹⁷

1-1- غرب إفريقيا: نجد فيها ما يدعى " البنوك المتنقلة أو الجائلة "؛ حيث تقوم هذه البنوك بتعبئة المدخرات غير الرسمية، عن طريق المرور اليومي على صغار المدخرين، في أماكن عملهم أو في منازلهم؛ لجمع المبالغ المتفق عليها، وعادة ما يكون المبلغ اليومي صغيرا جدا، وفي نهاية كل شهر يرد البنك للعميل المبالغ التي جمعها منه طوال الشهر، مخصوما منها ما يوازي ودیعة يوم واحد كعمولة، وفي حالة انتظام العميل لفترة معقولة، يمكنه الحصول على قرض من البنك.

ويعتد هذا النظام مفيدا للعاملين في القطاع غير الرسمي لعدة أسباب منها: عدم وجود حد أدنى لمبلغ الإيداع اليومي، وعدم الاحتياج للانتقال أو السفر لمسافات طويلة، فضلا عن أن هذا النظام لا يتطلب إجراءات معقدة تستلزم الإلمام بالقراءة والكتابة.

1-2- تنزانيا: يوفر مشروع رائد في (دار السلام) للتأمين الصحي، من خلال خمس جمعيات مشتركة، التأمين الصحي للعاملين في القطاع غير الرسمي. ففي (إيجونجا)، حقق صندوق صحي للمجتمع المحلي، يغطي خدمات الرعاية الصحية الأولية، مشاركة بلغت خمسين في المائة، والسبب الأساسي لنجاح مشروعات التأمين القائمة على الاشتراكات المخفضة للعاملين في القطاع غير الرسمي هو تنظيمها حول رابطة تقوم على الثقة وتبادل الدعم (مجموعة مهنية أو قرية)، والقدرة الإدارية على جمع الاشتراكات وتوفير المزايا .

1-3- قارة آسيا : تمثل تجربة "بنك جرامين" Grameen Bank في بنجلاديش مثالا ناجحا لبرنامج ائتماني موجه أساسا للمرأة ذات الدخل المنخفض، والتي لا تملك أي ضمان للاقتراض، وتمثل المرأة العاملة في القطاع غير الرسمي نحو 92% من عملاء البنك، كما تبلغ معدلات سداد القروض 98% في المتوسط، مما يدل على النجاح الكبير لهذه التجربة، رغم عدم اعتمادها على ضمانات الائتمان التقليدية.

وقد كان الهدف الأول لبرنامج ائتمان البنك هو تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للفقراء في الريف ومن أهم إنجازاته تغيير نظرة الريفين تجاه النساء وعملهن، حيث تعاني النساء في مثل هذه المجتمعات من الزواج المبكر وكثرة إنجاب الأطفال ومن الجهل والبطالة، ورغم الإنجازات التي حققها بنك جرامين من حيث زيادة مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي وتوفير فرص العمل والتوظيف للفقراء وخاصة من النساء ورفع مستوى إنتاجية صغار المزارعين و تحسين مستوى معيشة الأعضاء من حيث السكن و التغذية، فإنه يواجه العديد من المشكلات، وتتمثل المشكلة الأولى التي يعاني منها البنك في عدم قدرته على تحقيق أرباح تجعل منه مؤسسة مالية تعتمد على مواردها الذاتية، كما أن الأعضاء الذين يقترضون منه أكثر من مرة أقل ردا للقروض مقارنة بالأعضاء الذين يقترضون لأول

مرة. ومن التحديات التي تواجه عملاء البنك ضرورة أن يتمكنوا من استخدام التكنولوجيا المتقدمة في القطاعات التقليدية التي يعملون بها، وليس مجرد الانتقال إلى أنشطة أكثر إنتاجية لزيادة دخولهم.

1-4- أمريكا اللاتينية: و بالتحديد في بيرو، قام معهد الحرية والديمقراطية بمساندة مالية وفكرية ومعنوية من الهيئة الأمريكية للتنمية الدولية بتنفيذ مشروع (تسجيل الأعمال للشركات Business form) بغرض إضفاء الطابع الرسمي على نطاق واسع على المشروعات التي تعمل خارج نطاق القانون و إيجاد مشروعات جديدة رسمية لم تكن لتنشأ في غير وجود هذا النظام. وفي الفترة بين عامي 1991 و 1994، تم إضفاء الطابع الرسمي على 275 ألف مشروع، بالإضافة إلى إنشاء 105 آلاف شركة جديدة. وقد وفرت هذه المشروعات 550 ألف فرصة عمل جديدة، ووفرت 690 مليون دولار من المصروفات الإدارية و زادت من حصيلة الضرائب بنحو 1.2 مليار دولار.

1-5- التجربة المصرية: من أنجح التجارب على المستوى العربي التي يجب الاقتداء بها التي قدمتها منظمات المجتمع المدني لتنظيم العلاقة بين الدولة والعاملين في القطاع غير الرسمي من أبرزها :

● **تجربة جمعية بائعي أطعمة الشارع بمحافظة المنيا:** التي استطاعت أن تضرب نموذجا مهما لتنظيم العاملين بهذا القطاع على مدار عقدين تقريبا بطريقة إنسانية وتنموية في آن واحد، فقد استطاعت هذه الجمعية التي أنشئت عام 1986 بالتعاون بين مسئولين حكوميين وبائعي أطعمة الشوارع حماية حقوق الباعة الجائلين، وبموجب اتفاق بين الجمعية ومسئولي المحافظة أصبح في الإمكان مصاحبة مسئول الصحة الباعة وتنظيم دورات تدريبية لهم في كيفية تداول الأطعمة والنظافة الشخصية، كما تم تصميم عربات جديدة وأكشاك دائمة تم تخصيصها لبعض المناطق، مع الأخذ عند تصميمها أن تناسب الجمال السياحي بالإضافة إلى التجارة المحلية.

وجاءت نشأة هذه التجربة بعد أبحاث ميدانية قام بها مكتب مستشاري الإدارة والتحليل والتخطيط الاجتماعي (سيباك) بالقاهرة حول أهمية الباعة الجائلين في تحقيق الأمن الغذائي لمحدودي الدخل في مدن مختلفة داخل مصر ومنها محافظة المنيا، وخلصت هذه الأبحاث إلى أن هذا القطاع يضم فئات من المواطنين يمثلون جزءا كبيرا من المجتمع يحتاج التنظيم والاهتمام والرعاية والتطوير.

غير أن قصة نجاح الجمعية لم تتوقف عند تنظيم العلاقة بين السلطات والباعة وضمان سلامة الطعام الذي يقدمه هؤلاء الباعة، بل إنها تلعب دورا في تنمية وتطوير الباعة من خلال توفير القروض ومستلزمات إنتاج الأطعمة، وتقييم لهم الاحتفالات في المناسبات الاجتماعية، كما تدير صندوقا للزمالة وتعمل على توصيل الرعاية الطبية للباعة وأسرهم، وقد أدت هذه الخدمات إلى تحسين نوعية الطعام المباع، والأهم من ذلك أن الجمعية دعمت شرعية المهنة، وزادت من الاحترام الذاتي للباعة، ويجري الآن تطبيق التجربة في باقي محافظات مصر لينتظم بائعو أطعمة ومشروبات الشارع داخل جمعيات أهلية تكون همزة الوصل بين هذا القطاع والجهات الحكومية

● **تجربة صندوق الائتمان المحلي بجمعية التحرر الاقتصادي بحى السيدة زينب بالقاهرة**

يعتبر "صندوق الائتمان المحلي" من المشاريع الرائدة التي تهدف إلى تمكين أفراد المجتمع من إدارة أنشطة دعم وتوليد الدخل، ويصف المشروع بالاستمرارية والمشاركة، كما تعتمد فكرة المشروع على قيام المجتمع

بنفس إدارة عملية الإقراض واختيار السياسة الائتمانية المناسبة والتي تراعى ظروف العملاء الاقتصادية والاجتماعية كما تتضمن بع الإجراءات اللازمة للحفاظ على الأموال من التبيد ويقوم المشروع على مبادئ ثلاث:¹⁸

- مشاركة المجتمع المحلي في التخطيط والتنفيذ واختيار السياسات الائتمانية الملائمة والمتابعة و التقييم؛
- المساعدة بتقديم الحد الأدنى من التمويل للمستفيد صاحب المشروع؛
- الاستمرارية في عمل الصندوق والحفاظ على أموال وخدمة عدد أكبر من العملاء، ويقوم المستفيد بدفع رسوم الخدمة من أرباح مشروع على غرار نظام المراجعة الإسلام.
- و تم اختيار منطقة السيدة زينب بالقاهرة لأنها أكثر المناطق التي تعاني ازدحاما سكانيا وانخفاضا كبيرا في مستوى الدخل بسبب انتشار البطالة بين الفئات المختلفة، و خلقت هذه المشاكل مشكلات معقدة كإنتشار المخدرات وارتفاع معدل الجريمة، ويهدف المشروع إلى المساهمة في حل مشكلة البطالة وتنمية ودعم قدرات ومهارات المجتمع في إدارة المشاريع الاقتصادية بما يعود بالأثر الإيجابي على الاقتصاد.
- ورغم أهمية هذا المشروع إلا أن غير كاف لمواجهة الاحتياجات التمويلية للمشاريع الصغيرة، كما أن الكثير من صيغ التمويل الربوية لذا يجب تشجيع الأساليب غير الربوية مثل جمعيات تناوب الادخار و الائتمان إلى جانب التمويل شبه الرسمي و التعامل في إطار الأساليب الإسلامية.

2- الاستراتيجيات المتخذة من قبل الجزائر في الحد من البطالة و إدماج الاقتصاد غير الرسمي:

- بغية تقييم السياسات الاقتصادية والاجتماعية وإجراء الدراسات الاستشرافية الخاصة بالتنمية المستدامة في الجزائر أنشئت المحافظة السامية للتخطيط والدراسات الاستشرافية سنة 2008 و هدفت السياسة العامة في الجزائر في مجال الإصلاحات الاقتصادية إلى:¹⁹
- 2-1- تقليص السوق الموازية وتطوير المنافسة ودعم النمو المستدام:

بهدف تأطير الأسواق الموازية تقوم السلطات العمومية بالتعاون مع السلطات المحلية على إدراج هذه الفضاءات في إطار منظم يتوافق مع التشريعات السارية. لكن بالرغم من الجهود المبذولة في هذا الصدد لا زالت النتائج غير كافية بالنظر إلى سعة الأنشطة غير المستقرة و و فيما يخص تطوير المنافسة فإن التشريعات الجديدة التي تم المصادقة عليها في 04 ماي 2008 تمنح مجلس المنافسة صلاحيات واسعة في مجال الصفقات العمومية وضبط السوق، وهي تركز منع كل أشكال التفرد لتفاد احتكار السوق من طرف متعامل اقتصاد واحد، كما أنها تحدد العلاقات الوظيفية بين مجلس المنافسة ومختلف سلطات الضبط .

2-2- إستراتيجية تطوير التشغيل وتخفيض نسبة البطالة:

بهدف الحفاظ على المكتسبات المحصلة في مجال التشغيل و تعزيزها، لا سيما تلك المتعلقة بتلبية طلبات الشغل من قبل الفئات الراغبة في الدخول لسوق العمل، اعتمدت الحكومة الجزائرية على إستراتيجية لتطوير التشغيل و محاربة البطالة ترمي هذه الإستراتيجية إلى تحقيق مايلي:

- التحكم في ظاهرة البطالة من خلال وضع مقاربة إقتصادية .
- تحسين وتطوير التأهيل العلمي والعمل لليد العاملة.
- تنمية ودعم ثقافة المقاول لكل الفئات الراغبة في الدخول لسوق العمل.
- البحث عن بدائل ممكنة التطبيق للمساهمة في تخفيض نسبة البطالة.
- وبناء على تحقيق هذه العناصر فإن الاستراتيجية الجديدة لتطوير التشغيل تشكل جزءا من مقاربة اقتصادية تهدف إلى علاج مشكل البطالة، و تركز خطة العمل لإستراتيجية تطوير التشغيل و محاربة البطالة على مايلي:²⁰
- تطوير عملية التكوين لتسهيل الاندماج في سوق العمل.

- اعتماد سياسة محفزة على إنشاء مناصب الشغل باتجاه المؤسسات من خلال تحسين مستوى التحفيزات السارية في المجال الجبائي وشبه الجبائي وفي مجال تشجيع تنمية الاستثمارات، وتتمثل هذه التحفيزات على وجه الخصوص في تخفيف اعباء الضمان الاجتماعي، وتخفيض الضريبة على الدخل الاجمالي (IRG)، والضريبة على ارباح الشركات (IBS).
- تحسين و تحديث إدارة سوق العمل.
- إصلاح و تحديث تسيير مصلحة التشغيل العمومية من خلال الوكالة الوطنية للتشغيل.
- خلق و تأسيس هيئة تنسيقية ما بين القطاعات : تتمثل في لجنة وطنية للتشغيل تضم وزراء القطاعات المعنية و لجنة قطاعية مشتركة لترقية التشغيل ذات امتدادات على مستوى الولايات .
- متابعة و مراقبة و تقييم ميكانيزمات آليات تسيير سوق العمل.
- دعم تطوير المقاولات من خلال تقديم دعم مالي لإحداث مقاولات بالنسبة لمقترحي المشاريع التي يكون مبلغ استثماراتها محدودا، وذلك عن طريق مجموعة من التدابير .
- دعم الاستثمار في القطاع الاقتصادي لفتح مناصب شغل جديدة.
- دعم ترقية العمل المأجور: عبر إدماج الباحثين عن العمل لأول مرة، وخاصة حملة الشهادات، العاطلين لمدة طويلة، في الحياة العملية عن طريق التوظيف بناء على أسس موضوعية وشفافة، مع ضمان المساواة في الفرص بالنسبة للمرشحين.

2-3- الاستراتيجية الوطنية في مجال مكافحة الفساد

في إطار مكافحة الفساد تم تطبيق القانون رقم 01-06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته والذي يهدف إلى دعم التدابير الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته وتعزيز النزاهة والمسؤولية و الشفافية في تسيير القطاعين العام والخاص.

كما أنشأت هيئة وطنية للوقاية من الفساد ومكافحته بالإضافة إلى الجانب التشريعي والتنظيم لمكافحة الفساد تم تحديد وتعريف المخالفات الممثلة في: الاختلاس، استغلال النفوذ، الرشوة في الصفقات العمومية، الابتزاز، رشوة أعوان عموميين أجانب وموظفين في الهيئات العامة، استغلال منصب، الإثراء غير المشروع، عرقلة السير الحسن للعدالة.

2-4- استراتيجية ترقية المرأة وإدماجها:

في إطار تحقيق هدف ترقية المرأة وحقوقها تم مايلي:

- وضع برنامج لخلق مرصدين التشغيل النسوي قطاع على غرار المرصد النسوي التابع إلى وزارة الطاقة والمناجم الذي يندرج ضمن المسعى الجديد لتسيير الموارد البشرية؛

- نظام القرض المصغر الذ منح باستفادة 99% من النساء من هذا النظام وذلك سنة 2007.

- إعداد استراتيجية وطنية لترقية المرأة وإدماجها بهدف تمكينها من الاستفادة من برامج التنمية .

- المساهمة في ترقية بيئة الأعمال وتمت المصادقة عليها من قبل مجلس الحكومة في 2008 .

2-5- الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها

يعتبر القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ركيزة تحقيق النمو والتنمية المستدامة لذا أولت الجزائر اهتماما بهذا الجانب تشريعا وتنظيميا وماليا.

أ- تدابير المساعدة والدعم لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تهدف تدابير المساعدة والدعم لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى:²¹

- إنعاش النمو الاقتصادي وإدراج تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن حركية التطور و التكيف التكنولوجي و تشجيع بروز مؤسسات جديدة وتوسيع ميدان نشاطها؛
- ترقية توزيع المعلومة ذات الطابع الصناع والتجار والاقتصاد والمهني والتكنولوجي المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تشجيع تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين أدائها؛
- الحث على وضع أنظمة جبائية قارة ومكيفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ترقية إطار تشريع وتنظيم ملائم لتكريس روح التقاؤل وتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- تبني سياسات تكوين وتسيير الموارد البشرية تشجع الإبداع وثقافة التقاؤل؛
- تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأدوات والخدمات المالية الملائمة لإحتياجاتها، وتحسين الأداءات البنكية في معالجة ملفات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تشجيع بروز محيط اقتصاد وتقني وعلم وقانوني يضمن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدعم والدفع الضروريين لترقيتها وتطويرها.

ب - سياسة التشغيل والتمويل المصغر:

- يعتبر جهاز القرض المصغر برنامجا يزيل النظام الرهني و يعتمد على السياسة الإجتماعية الهادفة إلى مكافحة البطالة و الأوضاع المتردية للمجتمع، و في خضم النجاحات و المكاسب التي حققتها هذه التجربة في كثير من الدول خاصة الآسيوية منها (بنغلادش، ماليزيا...).
- سياسة القروض المصغرة مدعومة من طرف الدولة، ممثلة من طرف كل من: وكالة التنمية الإجتماعية و مندوبية تشغيل الشباب فالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، بهدف القضاء على الفقر و البطالة وتحقيق تنمية إقتصادية و إجتماعية من خلال مساعدة المواطنين على خلق نشاطات منتجة.

الجدول (01): احصائيات الوكالة من 1999 إلى 2015

توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط										جنس المستفيد	القروض الممنوحة
النساء	رجال	الزراعة	الصناعة الصغيرة	البناء والأشغال العمومية	الخدمات	الصناعة الصغيرة	تجارة	الصيد البحري	المجموع		
451 080	275 279	106 066	277 145	61 226	152 062	127 215	2 012	633	726 359	عدد القروض الممنوحة	
62,10%	37,90%	14,60%	38,11%	8,43%	20,94%	17,55%	0,28%	0,09%	100%	النسبة (%)	

المصدر: <http://www.angem.dz>

ج - حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية:

فيما يتعلق بحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية فحسب تقرير الحكامة في الجزائر لسنة 2008 فقد تم تنفيذ "الميثاق الدولي المتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، وفيما يتعلق بمكافحة العمل غير الشرعي وتعزيز القدرة الشرائية للمواطنين ومكافحة التقليد فقد تم:

- توسيع الضمان الاجتماع للعمال
- تنفيذ أحكام القانون المتعلق بمراقبة وتوظيف العمال، والذي يلزم صاحب العمل على إيداع عروض العمل الخاصة به لدى شبكة مكاتب الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM).

الخاتمة :

الاقتصاد الغير رسمي ظاهرة تحدث في كل دول العالم، الغنية والفقيرة على السواء، ولا تخلو دولة في العالم من الأنشطة التي تتم في هذا الاقتصاد، ونظرا لخطورة معظم تلك الأنشطة، فإن جميع دول العالم تسعى إلى مقاومة هذا الاقتصاد وتخفيف منابعه، ما استوجب إعطاء اهتمام بفئات هذا الاقتصاد والبحث عن سبل إدارته بالاهتمام بمعالجة الأسباب المؤدية له بدلا من الانشغال بالإنفاق على الآثار السلبية التي برزت بأشكال متعددة في هذا البحث والمتربة عنه وتدعيم السبل المؤدية إلى تقوية آثاره الإيجابية، بحيث تشير بيانات المنظمات الدولية إلى أن الاقتصاد غير الرسمي جزء مهم من اقتصاد كل دول العالم، وأنه يساهم بدرجات متفاوتة في اقتصاداتها، ويوفر وظائف ومصادر دخل لأعداد كبيرة من البشر، كما يتفاعل مع الاقتصاد المنظم. ولهذا ترتفع ضرورة التعرف عليه وتقدير أهميته للنتائج المحلي الإجمالي، ومساهمته في توظيف العمالة، وفي توفير السلع والخدمات، وخصائصه ومستويات تركزه في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

إن انتشار الاقتصاد غير الرسمي في كل المناطق دون التقيد بالمكان ومرونته العالية في التكيف مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية دون التأثير بالأزمات ومساهمته في المعالجة الجزئية لمشكل البطالة جعلت من الاهتمام به و ذلك من خلال :

- يجب أخذ إصلاحات كل دولة بحذر فالذي يصلح لدولة ليس بالضرورة يصلح لدولة أخرى لأن لكل دولة مستوى مختلف من التنمية ومن الإصلاحات ومن الخصوصيات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والحضارية.
- يجب إجراء دراسة محلية معمقة وقريبة من المبادرين وأرائهم لأنهم هم الذين يواجهون تحديات الإجراءات والأنظمة بصورة يومية وأرائهم هي التي تحدد نجاح أو فشل الإصلاحات.
- ضرورة نشر الوعي وإتاحة تدفق حر للمعلومات بكافة أشكالها (اقتصادية، اجتماعية، بيئية) واقتزان العمل بتحسين قواعد البيانات المستخدمة المتعلقة بكل أنواع رأس المال وكذا تدفقاتها و تفاعلاتها.
- إدارة الأعمال والأنشطة في الاقتصاد غير الرسمي وتقنينها أفضل من محاولة إحداث تغييرات جذرية فيها قد تسبب إغيارها والمهم، في محاولة إدارته هو الحفاظ على قدرته على خلق فرص عمل جديدة مع توفير الحد الملائم من الحماية الاجتماعية للعاملين فيه مع مراعاة أن هذا الشق من الاقتصاد لا يتحمل أي تكاليف إضافية تحمله مزيدا من الأعباء إذن فالأساس هو ليس دمج الاقتصاد غير الرسمي بل تشجيع القطاع الخاص بكل صوره مع توفير الحماية القانونية والاجتماعية للعاملين في الاقتصاد غير الرسمي.
- تخفيض هوامش الضرائب على أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل غالب نشاط الاقتصاد غير الرسمي، حتى يتمكن أصحاب هذه المؤسسات من الانتقال إلى الاقتصاد الرسمي.

- توعية العاملين بالاقتصاد غير الرسمي، بأن الدولة ليست ضدهم، ولكنها تسعى لتقنين وضعهم وإدخالهم إلى منظومة الاقتصاد الرسمي، وأنها ستكون في خدمتهم عبر أجهزتها ومؤسساتها المتعددة.

المصادر والمراجع:

- 1- Schneider. (1986) « *Estimating the Danish Shadow Economy using the currency Demand Approach: An Attempt* ». Scand.J.of Economics, vol.88. pp.643-68.
- 2- فريدريك شنايدر، دومينيك إنستي، الاختباء وراء الظلال، " نمو الاقتصاد الخفي"، سلسلة قضايا اقتصادية، العدد 31، مارس 2002 صندوق النقد الدولي، واشنطن، ص 02 (نسخة إلكترونية).
- 3- فيتوتانزي، **الاقتصاد السري** - أسباب هذه الظاهرة العلمية و آثارها -، مجلة التمويل و التنمية، العدد 04، نوفمبر 1983، ص 10.
- 4- Philippe ADAIR : *Production et financement du secteur informel urbain en Algérie: enjeux et méthodes*, Revue économie et management, Université de Tlemcen, n° 01, mars 2002. p07 .
- 5- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول القطاع غير رسمي في الجزائر: أوهام أم حقائق، جوان 2004، ص 09.
- 6- عبد الحكيم مصطفى الشراوي، **التهرب الضريبي والاقتصاد الأسود**، دار الجامعة الجديدة، بدون طبعة، الإسكندرية، 2005، ص 181 .
- 7- نبيه نسرين عبد الحميد، **الاقتصاد الخفي**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، ص 94.
- 8- أندراوس عاطف ولهم، **الاقتصاد الظلي** " المفاهيم-المكونات-الأسباب" الأثر على الموازنة العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.
- 9- Organisation De Coopération Et De Développement Économique, *l'Emploi Informel dans les pays en développement, Centre de Développement de l'OCDE*, 2009, LABORSTAT, OIT , Global Employment Trends, OIT, janvier 2009 ,p69.
- 10- Cécile DAUBREE , *Marchés parallèles et équilibres économiques expériences africaines*, Etudes d'économie politique, L'harmattan, Paris, 1995.
- 11- د. بودلال علي، **تقييم كلي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر** مقارنة نقدية للاقتصاد الخفي "أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان. 2007 .
- 12- لجنة العمل والشؤون الاجتماعية التابعة للإتحاد الإفريقي :تأثير الأزمة العالمية على العمالة وسوق العمل في إفريقيا، متابعة توصيات الدورة السادسة للجنة العمل والشؤون الاجتماعية حول الدراسة بشأن الاقتصاد غير الرسمي في إفريقيا: البرنامج حول الاقتصاد غير الرسمي، أديس أبابا، إثيوبيا، من 28 سبتمبر إلى 02 أكتوبر 2009 .
- 13- Christopher BAJADA, Friedrich SCHNEIDER, Op, Cit., p100.
- 14- لجنة العمل والشؤون الاجتماعية التابعة للإتحاد الإفريقي نقلا عن بيكر كريستينا فولدمان، "الاقتصاد غير الرسمي" دراسة لتقصي الحقائق أعدت للوكالة السويدية للتنمية الدولية، استكهولم، 2004، ص 03 .
- 15- برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، أعداد متزايدة من الشباب في القطاع غير الرسمي، حوار الموثل، العدد 01، الطبعة العربية، يونيو، 2007، ص 09.
- 16- SCHNEIDER Friedrich, ENSTE Dominik, *The shadow economy an international survey*, Combridge University Press, United Kingdom, 2002.p157 .
- 17- د. صابر أحمد عبد الباقي، **القطاع غير الرسمي**، كلية الآداب جامعة المنيا متاح على الموقع <http://kenanaonline.com>
- 18- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و معهد التخطيط القومي بمصر :مصر تقرير التنمية البشرية 2010 " شباب مصر بناء المستقبل"، ص 815 .
- 19- الأستاذ بن فرحات عبد الله، محاضرات مقرر الحكم الراشد والتنمية المستدامة، الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، تقرير عن الحكامة في الجزائر 2008، الجمهورية الجزائرية، ص 22.
- 20- د. سعودي بلقاسم، **إستراتيجية الحكومة في تطوير التشغيل و المساهمة في محاربة البطالة**، الملتقى الدولي بعنوان: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، 15-16 نوفمبر 2011، ص 03 .
- 21- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 77، ص 04 .